بالتوازي مع مواصلة تطبيق إستراتيجية إعادة الهيكلة

«البنك العربي المتحد» يحقق 71 مليون درهم أرباحاً للنصف الأول 2016

تقليص المحافظ غير الأساسية ذات المخاطر المرتفعة بمقدار النصف كجزء من إستراتيجية التصفية التي ينتهجها البنك

أعلن «البنك العربي المتحد» عن نتائجه المالية للأشهر الستة المنتهية بتاريخ 30 يونيو 2016، واستناداً إلى التقدم الذي أحرزه، يواصل البنك الاستفادة من الجوانب الإيجابية لاستراتيجية إعادة الهيكلة التي باشر تطبيقها في النصف الثاني من عام 2015، وقد حقق البنك صافي أرباح بقيمة 71 مليون درهم إماراتي للنصف الأول 2016، قياساً مع صافي خسائر بقيمة 511 مليون في النصف الثاني 2015. وارتكز ذلك على الأداء القوي لمحفظة صافي الدخل المتأتي من الفوائد، ونتائج ملموسة في ترشيد التكاليف الناتجة عن اعتماد البنك لنموذج تشغيلي مبسّط، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في مخصصات خسائر الائتمان.

وتعكس هذه النتائج الإيجابية صواب المسار الذي سلكه «البنك العربي المتحد» منذ نهاية عام 2015 في ضوء التباطؤ الاقتصادي وتفاقم مشاكل القروض المتعثرة، وخاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبهدف إرساء الدعائم اللازمة لزيادة كفاءته وقدرته على خفض المخاطر وضمان استدامة الأرباح، أعاد «البنك العربي المتحد» تركيزه على مكامن قوة أعماله التقليدية التي طالما تميز بها والمتمثلة في خدمات قطاع الشركات، المؤسسات مدعومة بمحفظة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات الخزينة، وذلك بالتوازي مع مواصلة التقليص الاحترازي لمحافظ القروض من الأعمال غير الأساسية ذات المخاطر المرتفعة بأسلوب منطقي من الناحية الاقتصادية. وقد ساهم هذا التحول في تمكين البنك من تبسيط قاعدة تكاليفه بشكل شامل لضمان تحقيق عوائد مستدامة خلال المرحلة المقبلة.

وبهذا السياق، قال الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس إدارة «البنك العربي المتحد»: «نحن سعداء جداً بمواصلة أدائنا التشغيلي المتميز خلال الربع الثاني لعام 2016، والذي يرهن على مكامن القوة التي نتمتع بها أعمالنا الأساسيّة. ورغم أن عام 2015 شكل فترة حاسمة في مسيرة «البنك العربي المتحد»، ولكننا واثقون تماماً من أن الفترة المقبلة ستكون أفضل أداءً بالنسبة للبنك».

وأضاف القاسمي: «نعتزم مواصلة استكشاف الخيارات المختلفة لتسريع إدارة أنشطتنا «غير الأساسية» بحيث يتكامل أداء البنك مع قطاعات أعمالنا «الأساسية» ضمن الإطار الزمني الأمثل. ورغم أن استراتيجية التحول في البنك ساهمت في تحقيق تغييرات كبيرة على صعيد ضبط وصياغة وتخفيف مخاطر الأعمال، إلا أن حالة انعدام اليقين المستمرة في البيئة الاقتصادية الكلية تتطلب منا توفير رقابة صارمة على أطر الحوكمة والرقابة في البنك خلال عام 2016 وما بعده، وذلك لحماية مصالح مساهمينا على المدى الطويل».

بدوره، قال سامر التميمي، الرئيس التنفيذي بالوكالة في «البنك العربي المتحد»: «تعكس هذه النتائج بوضوح ملاءمة توجهنا الجديد مع الظروف الاقتصادية، ويستمد أداؤنا المالي الدعم من خفض المخصصات والنتائج الملموسة من ترشيد وإدارة التكاليف بالإضافة إلى إحراز تقدم لافت في أنشطة أعمالنا «الأساسيّة». وقد ارتفع الدخل المتأتي من الإيرادات الأخرى بنسبة 12 في المئة مقارنة بالربع الأول حيث انصب تركيزنا على زيادة الإيرادات الإضافية؛ في حين نمت ودائع العملاء «الأساسية» بنسبة 3 في المئة مقارنة مع شهر مارس 2016. كما بقي إجمالي القروض منسجماً مع نتائج الربع الأول 2016 رغم الانخفاض الإضافي بنسبة 17 في المئة في أنشطتنا «غير الأساسية» خلال الربع الثاني من العام».

البنك العربي المتحد

وأضاف التميمي: «استقرت المخصصات عند مستوياتها المسجلة في الربع الأول 2016، إلا أنها انخفضت بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2016، مقارنة بالنصف الثاني من عام 2015. وخلال المرحلة المقبلة، وبالنظر إلى اعتماد البنك نموذجاً تشغيلياً منخفض المخاطر، فإن تلك المخصصات ستصبح أكثر اعتدالاً على المدين المتوسط والبعيد».

المراجعة الماليّة

سجل «البنك العربي المتحد» صافي أرباح بقيمة 71 مليون درهم إماراتي خلال الأشهر الستة الأولى المنتهية في 30 يونيو 2016. وجاء ذلك مدفوعاً في المقام الأول بنمو الدخل المتأتي من الإيرادات الأخرى وخفض المصاريف التشغيلية بعد إجراء استعراض شامل لنموذج عمل البنك.

مخصصات خسائر الائتمان لا تزال منسجمة بشكل كبير مع نتائج الربع الأول والنصف الأول لـ 2016

وبلغت مخصصات خسائر الائتمان 117 مليون درهم إماراتي، حيث جاءت منسجمة بشكل كبير مع (114 مليون درهم) خلال الربع الأول 2016، وأقل بكثير مقارنة مع (466 مليون درهم) خلال الربع الثالث 2015، و(288 مليون درهم) خلال الربع الأخير من عام 2015. وفي هذا الإطار، اعتمد البنك منهجاً احترازياً لإدارة تراجع جودة الأصول ضمن المحافظ «غير الأساسية».

وبلغ دخل البنك من غير الفوائد 68 مليون درهم، بما يمثل ارتفاعاً بنسبة 12 في المئة مقارنة مع الربع السنوي السابق، وذلك رغم أن صافي إيرادات الفوائد جاء أقل بنسبة 16 في المئة نتيجة التقليص المخطط لمحافظ البنك «غير الأساسية» ذات المخاطر المرتفعة. وبفضل تركيزه الاستراتيجي على توطيد العلاقات ضمن وحدة أعماله «الأساسيّة» للخدمات المصرفية للشركات، والاستفادة من فرص البيع المتقاطع بتوفير الخدمات الإضافية من إدارة الخزينة والخدمات المصرفية للأفراد؛ فقد سجل البنك ارتفاعاً بنسبة 54 في المئة في الإيرادات الفصليّة من الرسوم والعمولات.

وبلغت النفقات التشغيلية 84 مليون درهم إماراتي خلال هذا الربع، بما يعادل انخفاضاً بنسبة 7 في المئة مقارنة بالربع الأول 2016؛ فيما وصلت النفقات التشغيلية خلال النصف الأول 2016 إلى 173 مليون درهم، أي ما يعكس انخفاضاً بنسبة 20 في المئة قياساً بالفترة ذاتها من عام 2015. وتظهر بوضوح نتائج برنامج الإصلاح الشامل للأداء وقاعدة التكاليف في تحسّن نسبة التكلفة إلى الدخل لتبلغ 36 في المئة خلال النصف الأول من عام 2016، وهي نسبة إيجابية مقارنة مع تلك المسجلة خلال السنة المالية 2015 والبالغة 41 في المئة. ويبرهن ذلك على تقدّم البنك بثبات لتجاوز هدفه في ترشيد قاعدة التكاليف بحيث لا تتجاوز نسبتها 20 في المئة على أساس سنوي.

من جهة ثانية، حافظ البنك على نسبة القروض المتعثرة عند 4.3 في المئة بفضل الإدارة الرشيدة لنمو قروض العملاء الأساسية، ومواصلة تطبيق استراتيجيته في التصفية الاحترازية للمحافظ «غير الأساسية». وخلال النصف الأول 2016، تم تقليص المحافظ غير الأساسية بنسبة 34 في المئة، علماً أن هذه النسبة انخفضت بشكل عام بواقع 52 في المئة منذ 30 سبتمبر 2015. وتبدو نسبة التغطية – البالغة 105 في المئة حتى نهاية يوم 30 يونيو 2016 – منسجمة مع سياسات البنك الرامية للحفاظ على استقرار تلك النسبة عند أو أكثر من 100 في المئة.

وتماشياً مع استراتيجية البنك للتقليص الاحترازي، بقي إجمالي قروض العملاء منسجماً مع نتائج الربع الأول لعام 2016 على الرغم من تراجع المحافظ غير الأساسية بنسبة 17 في المئة. وتتجلى أهمية الحفاظ على قاعدة تمويل كافية من خلال تسجيل ودائع العملاء الأساسية لارتفاع بنسبة 3 في المئة قياساً بالربع الأول من العام، وذلك بالتوازي مع تحسّن نسبة القروض إلى الودائع لتبلغ 98 في المئة لغاية الفترة المنتهية في 30 يونيو 2016.

ويحافظ «البنك العربي المتحد» على معدلات رسملة قوية، حيث نجح بالمحافظة على ارتفاع كفاية رأس المال بنسبة تفوق 15 في المئة خلال الربع الثاني 2016، وهو ما يتخطى المتطلبات التنظيمية البالغة نسبتها 12 في المئة. وبالمقابل، تتجلى الأهمية التي يوليها البنك للحفاظ على سيولة قويّة من خلال نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة البالغة 82 في المئة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة البالغة 15 في المئة، وهما نسبتان تتخطيان ما حدده البنك المركزي.

النظرة المستقبلية

اختتم التميمي قائلاً: «نسير استراتيجيتنا على الطريق الصحيح، ويدرك مجلس الإدارة وفريق الإدارة تمام الإدراك طبيعة التحديات الراهنة والظروف الاقتصادية الحاليّة. وسنواصل التحلي بالمرونة الكافية لمواكبة التغييرات الاقتصادية وتعزيز قدراتنا على إدارة المخاطر المؤسسيّة؛ كما سنواصل تحقيق هدفنا في إرساء دعائم بنك يتمتع بالكفاءة والقدرة على خفض المخاطر».

«زين» الكويتية تؤكد مخاطبتها الحكومة المصرية بشأن رخصة الجيل الرابع

شركة «زين»

قالت شركة الاتصالات المتنقلة (زين ZAIN)، إنها أرسلت خطاباً رسمياً لوزارة الاتصالات المصرية، من خلال إحدى شركاتها التابعة، تبدي فيه رغبتها المنافسة بإمكانية الدخول في منافسة للحصول على رخصة خدمات الجيل الرابع في حال تم عرضها من قبل الجهات المعنية في مصر.

وأوضحت «زين»، المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، في بيان للبورصة ، أنها تبحث باستمرار عن أفضل المشاريع والفرص الاستثمارية المجدية لعملياتها التشغيلية؛ بهدف تعظيم حقوق المساهمين.

وأضافت في البيان، أنها تدرس كافة الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة، ومنها سوق الاتصالات المصري كسوق استراتيجي واعد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

كانت المواقع الإلكترونية قد تناقلت أخبار ، خاصة بتقدم «زين» للحصول على رخصة خدمات الجيل الرابع في جمهورية مصر العربية.

واستقر سهم «زين» مع انطلاقة تعاملات أمس ببورصة الكويت، عند سعر 330 فلساً؛ وذلك من خلال تداول 700 سهم قيمتها 231 ديناراً.

بنك التنمية الآسيوي يخفض توقعات نمو الاقتصادات النامية بـ 5.6 في المئة

خفض بنك التنمية الآسيوي توقعاته لنمو الاقتصادات النامية في آسيا خلال العام الحالي الى 5,6 في المئة في ضوء معدلات نمو مخيبة للآمال في الولايات المتحدة والآثار قصيرة الأجل لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقال البنك الذي يتخذ العاصمة الفلبينية مانيلا مقرا له في بيان انه يتوقع حاليا نمو اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 5.6 في المئة خلال العام الحالي وليس بنسبة 5,7 في المئة كما كان يتوقع في مارس الماضي.

وأبقى البنك على توقعاته لنمو المنطقة في 2017 عند مستوى 5,7 دون تغيير.

واوضح كبير خبراء الاقتصاد في البنك شانغ جين ويي انه على الرغم من تاثير تصويت البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي تم في 23 يونيو الماضي على اسواق العملة والأسهم في آسيا فان التاثير على الاقتصاد الحقيقي على المدى القصير سيكون بسيطا.

وقال شانغ انه في ضوء توقعات النمو المحدودة في الدول الصناعية الرئيسية فإن على صناع القرار ان يبقوا متيقظين للتعامل مع الصدمات الخارجية لضمان استمرار قوة النمو في المنطقة.

وتوقع البنك استمرار منطقة جنوب آسيا لاسيما الهند في قيادة النمو في منطقة آسيا مرجحا ان تنمو اقتصادات دولها بنسبة 7.4 في المئة خلال العام الحالي وبنسبة 7.8 في المئة العام المقبل.

يذكر ان بنك التنمية الآسيوي هو بنك إقليمي تأسس عام 1966 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ من خلال القروض والمساعدات التقنية.

تراجع العجز التجاري لتونس بـ2.2 في المئة خلال النصف الأول من 2016

أعلنت وزارة التجارة التونسية تراجع العجز التجاري لتونس بنسبة 2.2 بالمئة خلال النصف الأول من 2016 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقالت الوزارة في بيان إن نتائج التجارة الخارجية لتونس المسجلة خلال النصف الأول أظهرت تراجع العجز الى 2.712 مليار دولار مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام 2015 بالإضافة إلى تحسن لنسبة التغطية بـ 0.2 بالمئة لتبلغ 70.3 بالمئة.

واضافت أن تراجع العجز التجاري يعود إلى انخفاض نسبة الواردات بـ5ر1 بالمئة بنسق أسرع من الصادرات التي بلغ انخفاضها 1.3 بالمئة حتى شهر يونيو الماضي.

وأوضحت أن تراجع الواردات جاء من استمرار تراجع واردات الطاقة نتيجة الانخفاض المسجل على مستوى الأسعار العالمية وواردات المواد الزراعية الأساسية في حين شهدت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة ومواد التجهيز زيادات تراوحت نسبها بين 2.5 بالمئة و 6 بالمئة.

في المقابل شهدت صادرات المؤسسات الموجهة كليا للتصدير تسارعا في نموها بنسبة 10.7 بالمئة مقارنة بنسبة 2.4 بالمئة فقط في النصف الأول من العام الماضي. أما قطاع المناجم والفوسفات فقد تضاعفت صادراته وفق بيانات وزارة التجارة التونسية مقارنة بالفترة نفسها من 2015 في حين تراجعت صادرات زيت الزيتون إلى 198 مليون دولار مقابل 579 مليون دولار في 2015.

يذكر أن وزارة التجارة التونسية أطلقت في شهر ابريل الماضي برنامج عمل يرمي إلى تطوير السياسات الترويجية وتحديث آليات تمويل الصادرات وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية إلى جانب ترشيد الواردات عبر مواجهة الممارسات التجارية غير المشروعة على غرار الإغراق بهدف تقليل نسبة العجز التجاري لتونس.

سيدة بحرينية تربح سيارة فاخرة و25 ألف دولار في سحب «ثمار»

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن حصول الشيخة فاطمة عبدالله إبراهيم آل خليفة على الجائزة ربع السنوية الثانية في سحب ثمار وهي عبارة عن سيارة بي ام بيليو 528i ومعها 25 الف دولار امريكي.

إن حساب ثمار، وهو حساب ادخار قائم على الجوائز، يقدم أنواع مختلفة من السيارات الفاخرة وجوائز نقدية متعددة، بالإضافة إلى معدلات أرباح متوقعة لتشجيع الأفراد على الادخار. وبالإضافة إلى الجائزة ربع السنوية، أعلن البنك أيضا عن أسماء 936 رابحا بجوائز العيد إلى جانب 181 رابحا بجوائز شهر يونيو اليومية والشهرية والتي أجريت بإشراف ممثلين من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومراقبين خارجيين من شركة كي بوينت وكذلك المدققين الداخليين للبنك، حيث تم توزيع ما مجموعه أكثر من ألف جائزة على أصحاب حساب ثمار مع نهاية الربع الثاني لعام 2016.

وقد قام مدير عام المجموعة المصرفية للبنك عبدالحكيم المطوع بتسليم الجائزتين للشيخة فاطمة في المقر الرئيسي لبنك الإثمار بمنطقة السيف.

وقد أعربت الشيخة فاطمة، والتي كانت تعمل أستاذة جامعية بكلية التربية في جامعة البحرين، عن سعادتها بالجائزة قائلة:» لقد فرحت كثيرا بحصولي على الجائزة ربع السنوية الثانية، وهي المرة الأولى التي اربح فيها جائزة كبرى من بنك الإثمار».

كما أشادت الشيخة فاطمة ببنك الإثمار وحساب ثمار قائلة:» لطالما تعاملت مع البنك منذ أن تم تاسيسه، وقد قمت بتشجيع والدتي وكذلك أفراد العائلة والأصدقاء على الادخار في حساب ثمار لما يقدمه دائما من جوائز مميزة. وقد أعجبت كثيرا بالنسخة المطورة من ثمار هذا العام مع قيام البنك بزيادة عدد الرابحين حيث يوفر فرصاً أكثر لنا للحصول على الجوائز».

جانب من تسليم الجائزة

ومن جانبه، قدم المطوع تهانيه للشيخة فاطمة وجميع الرابحين في سحوبات ثمار متمنياً لهم دوام التوفيق حيث قال:» إنه من دواعي سرورنا دائما أن نعلن عن أسماء الرابحين في سحوبات ثمار وتقديم الجوائز لهم. وقد تم تصميم ثمار في عامه السادس لتقديم سيارات فاخرة وجوائز نقدية متعددة وبذلك نتمكن من إدخال البهجة والسرور على عدد أكبر من أصحاب حساب ثمار».

وأضاف المطوع:» إن بنك الإثمار يلتزم بمواصلة تطوير منتجاته وخدماته مع الاستماع باهتمام لمتطلبات واحتياجات عملائه، ونحن نؤمن بأن ذلك سيساعدنا لنظل بنك التجزئة الإسلامي المفضل في البحرين».

يذكر أن حساب الادخار ثمار قد تم إطلاقه في حلته الجديدة مع بداية العام الجاري ليقدم 4000 جائزة للعملاء، ويبلغ مجموعها 2.3 مليون دولار أمريكي تقدم طوال أيام العام، وقد تنوعت قيمة الجوائز المقدمة من ثمار للتضمن 3600 دولار أمريكي جوائز يومية، و10 آلاف دولار أمريكي جائزة شهرية واحدة، بالإضافة إلى 4 سيارات وجوائز نقدية ربع سنوية مجموعها 300 ألف دولار أمريكي و600 ألف دولار أمريكي مجموع جوائز العيدين، وتؤهل كل 50 ديناراً بحرينياً يتم ادخارها كمتوسط للرصيد اليومي في الحساب العملاء للدخول في السحب. وكلما ادخر العملاء أكثر مع احتفاظهم بمبلغ 50 ديناراً بحرينياً ومضاعفاته، كلما زادت فرصهم للربح.